حقيقةُ إسنادِ أعيانِ تلمسانَ سببَ الحملةِ الفرنسيةِ على الجزائرِ إلى الدّاي حسين

الدكتور/ همّال الحاج
كليّة العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
جامعة وهران1 – الجزائر

Abstract :

Certain names and events of history of contemporary Algeria form important landmarks to trace the appearances of national identity. Undoubtedly that the important figures are those who had the big role of producing big events. However among these important names of this exceptional period of contemporary Algeria shines in the sky the name of Dey Hossein the last governor of Ottoman Algeria.

The Algerian collective memory protected for this governor the famous Fan Affair which analysts disagree between two opinions:

- The duty of a governor to behave so with the state consul who has not respected the rules of the Protocol

- Influence of such behavior on behalf of the governor towards the French empire indicating the humiliation

In fact, we have texts that reinforce the second opinion on Dey Hossein accusation that he succeeded the French invasion of Algeria in 1830 who was accused of obscurantism and recklessness.

It would have been possible to circumvent this accusation if it had been emitted by unknown sources that had no value, but as was made by people who have their scientific and social power given to the subject the importance of the research.

مقدمة:

قليلةٌ هي المصادرُ أو المراجعُ الّتي تُسْعِف الباحثَ في تاريخ الجزائر عامّة وتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية خاصّة، لوجود أكثرها في دور الأرشيف وخزائن المخطوطات وتفرُّق أجزاء مهمّة منها في كتب الفتاوى والنّوازل[1]، ومن النّوع الأخير النصّ / الفتوى الّذي نقله المهدي الوزّاني في النّوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقُرى أوالمعيار الجديد، حيث تناول النصّ / الفتوى ضمن نوازل الجهاد مسألةَ سقوط الجزائر في يد الفرنسيّين، مع التّركيز على سبب السّقوط الّذي نسبه إلى حاكم الجزائر الدّاي حسين دون أن تسمّيه بالاسم. كما تناول النصّ / الفتوى الاعتباراتِ الّتي اعتمدها المستفتون وهم أعيان فاس ووجهاؤها، لخلع عقد البيعة من أعناقهم للخليفة العثماني ووالِيه في الجزائر، استدْراكًا على الفتوى الّتي أصدرها فقهاءُ فاس بمنع دخول المستفتين في بيعة سلطان المغرب عبد الرّحمن ابن هشام، لكنّ السّلطان قبِل في الأخير بيعتهم،لما لاحظه من إلحاحهم عليها وبعد استشارة أحد العلماء المعتمَدين في السّلطنة الّذي وافق رأيُه رأيَهم، وهو العلاّمة الفقيه علي بن عبد السّلام التّسولي[2].

1.الاعتبار العلمي لفقهاء فاس في رفض الدّخول تحت عقد البيعة:

لا بدّ أن نقرّر في البداية أنّ حاضرة فاس، خلال القرنين الثّامنَ عشرَ والتّاسعَ عشرَ آل إليها تمثيلُ المرجعية الفقهية للمذهب المالكي، وكان فقهاؤها وقضاتها هم القائمين بالمذهب

تقريرًا وتوضيحًا؛ فإنّ قاعدة المذهب تعود إلى مختصر الشّيخ خليل بن إسحاق المصري المتوفّى سنة 776 ه/ 1375م وما وُضِع حوله من شروح، وكانت أُولى هذه الشّروح مصريةً؛ من خصوص تلاميذه وعموم المالكية الأزهريّين، ثمّ شكّلت هذه الشّروحُ مع أصلها قاعدة الارتكاز لخِدْمة المذهب، وكان القائمون بالمذهب بعد المصريّين هم علماءُ فاس، فلا يوجد شرحٌ مشهورٌ للمختصر ليس عليه حاشيةٌ أو تقريرٌ فاسيٌ، بسبب ما لاحظه علماء فاس من تقصير المصريّين في تقرير المذهب المالكي، ومثال ذلك الشّرحُ المشهورُ على مختصر خليل للشّيخ عبد الباقي الزّرقاني المتوفّى سنة 1099ه/ 1688م، وكان من أهمّ مراجع المالكية في الأزهر، وضع عليه المغاربةُ حواشٍ وتقريراتٍ تعقّبوه في بعضها واستدركوا عليه في البعض؛ منها حاشية البنّاني المتوفّى سنة 1194ه/ 1780م المسمّاة الفتح الربّاني فيما ذهل عنه الزّرقاني، وحاشية محمّد التّاودي بن سودة المتوفّى سنة 1209ه/ 1795م، وحاشية الرّهوني المتوفّى سنة 1230ه/ 1815م، وحاشية قنّون (بتعطيش القاف) المتوفّى سنة 1302ه/ 1885م[3].

وبالرّجوع إلى نصّ الفتوى نلاحظ أنّ كاتبها وهو العلاّمة التّسولي أرّخ دخول فرنسا إلى الجزائر في المحرّم سنة 1246ه، وذكر أنّ سلطان المغرب استشار في طلبِأعيانِ تلمسان الدّخولَ في عقد البيعة قاضي حضرة فاس وعلماءَها، والقاضي في هذه الفترة هو الشّريف عبد الهادي بن عبد الله بن التّهامي قاضي الجماعة، صاهره السّلطان وولاّه قضاء الجماعة مدّة عشرين سنة وإليه انتهت رياسة العلم، توفّي سنة 1271ه/ 1854م[4].

أمّا علماء فاس الّذين استشارهم السّلطان، فلا شكّ أنّهم من عِلْية الفقهاء الّذين تتشكّل بهم الهيئة الاستشارية المسمّاة بالجماعة، ويُسمّى قاضيها قاضي الجماعة ويُسمّى رئيسُها شيخَ الجماعة، وشيخُ الجماعة في هذه الفترة هو محمّدُ بن عبد الرّحمن الفلالي الفاسي عالمُ

المغرب الفقيهُ العلاّمةُ المحقّقُ الفهّامةُ، كان مُجيدًا في صناعة التّدريس لاسيما مختصر الشّيخ خليل، و لم يترك بعده في إفادة تحرير المسائل مثلَه، تُوفّي في المحرّم سنة 1275ه/ 1858م[5]. ولا بدّ أيضًا أن تتوفّر في بقيّة الفقهاء ذاتُ المعايير العلمية الّتي أهّلتهم لهذا المنصب الاستشاري الخطير، خاصّة إذا علمنا أنّ المغرب كان مستقلاً عن الخلافة العثمانية، ممّا يُحتّم على مسؤوليه السّياسيّين الاعتناء بالجوانب التّشريعية وانتقاء المتأهّلين فيها، فإذا أفتى هؤلاء الفقهاءُ بمنع طلب الجزائريّين الدّخول في عقد البيعة، وأسندوا فتواهم إلى قولهم (لأنّ تلك إيالةٌ أخرى، وسلطانُهم وهو العثماني سلطانُ إسطنبول لا زال قائمًا موجودًا)، فلا شكّ أنّهم بنوها على أقرب أساس يرتبط بها، وهو وجودُ عقد في عتق المستفتين نحو سلطان آخَر ما زال موجودًا، ولو كان هناك دليلٌ آخَر أقوى من هذا الدّليل لذكروه؛ فإنّ الشّأن في الفتوى أن تكون مختصرة مكتفيةً بالاعتبار الأقوى، خاصّة وهي موجَّهة إلى أعلى هيئة في المملكة وهو حضرة السّلطان.

2.اعتبارات فقهاء تلمسان في طلب الدّخول تحت بيعة سلطان المغرب:

أمّا فقهاء تلمسان فقد اعترضوا على الفتوى الّتي أصدرها فقهاءُ فاس، معتمدين على جملة من الاعتبارات الّتي لم ينتبه لها فقهاءُ فاس، فحكموا على فتوى نظرائهم الفاسيّين بأنّها مبنية على غير أساس، ويمكن اختصارُ أهمّ الاعتبارات الّتي ذكروها في الأمور الآتية:

1 – نفيُ الارتباط بعقد بيعة مع الإمام العثماني وإنّما له مجرّد الاسم، ووالِيه في الجزائر متغلّبٌ ظالمٌ ومتلاعبٌ بالدّين، فأهلكه الله جزاء جَوْره وفسقه.

2 – أنّ الوالي الجزائريّ متغلّب ومستقلّ عن الإمام العثماني، بدليل عدم وقوفه عند أوامر الإمام وعدم اكتراثه به أصلاً، على نحو امتناعه عن أمر الإمام فيما دعاه إلى الصّلح مع

النّصارى، وامتناعه عن تقديم مساعدة مالية للإمام يستعين بها على النّصارى بسبب ما حلّ بينه وبينهم من الحروب.

3 – أنّه على فَرَض وجود بيعة للإمام في أعناق الجزائريّين فلا تكون حجّة عليهم؛ لأنّ قطر الإمام متباعد جدًّا ممّا لا يسمح له بالدّفاع عن الجزائر، بل هو لم يستطع الدّفاع عن إيالته القريبة منه إلاّ بالمهادنة مع العدوّ لسنوات على عدد من المؤن، كما لم يستطع الدّفاع عن نفسه في أحداث أخرى كمصر والشّام اللّتيْن وقعتا تحت العدوّ لسنين عديدة، إلاّ بالاستعانة بالعدوّ الكافر.

4 – أنّ الأبيّ في شرحه على صحيح مسلم تكلّم في مثل هذه القضيّة، بأنّ الإمام إذا لم ينفُذ في ناحية أمرُه جاز إقامةُ غيره ونصرُه، فانتظار الإمام العثماني يؤدّي إلى الهلاك وتعدُّد القائمين والملاّك، مع تطاول عيون الطّامعين إليها من كلّ جانب[6].

هذه أهمّ الاعتبارات الّتي استند إليها فقهاءُ تلمسان، وهم وإن كانوا غير معروفين أو مجاهيل بلغة المحدِّثين، فتكفيهم تزكيةُ التّسولي من خلال وصفه لهم بأنّهم رؤساء قومهم وأهل الوجاهة منهم، والتّسولي عالمٌ لا يخفى عليه العلماءُ، وهو نفسُه مال إلى قولهم، كما في ذيل الفتوى الّتي نقلها التّسولي[7]: " ولّما أفصحوا عن مرادهم توقّففي ذلك، وكان هواه إلى قبولهم أميل، ولكنّه أراد أن يبني ذلك على صريح الشّرع فاستفتى علماءَ فاس، فأفتاه جلُّهم بنقيض المقصود، ورخّص له بعضُهم في ذلك منهم الفقيه التّسولي المتقدِّم، فأحذ بقول المرخِّص والتزم بيعتهم وقبلها ...". والتّسولي هو واحدٌ من مجلس الجماعة إلاّ أنّه لم يكن حاضرًا معهم يومَ الفتوى، كما أخبر عن نفسه في تأليف آخَر له بعنوان (الجواهر النّفيسة فيما يتكرّر من الحوادث الغريبة)، وبيّن أنّه لّما سئل عن المسألة بعد غيبته دعاه الحالُ إلى أن قيّد فيها تقييدًا

وافق فيه علماء تلمسان، وها هي بعضُ المقتطفات من ذلك التّقييد تشير إلى مستند الفتوى. بدأ التّسولي فتواه بذكر ما يوجب عزل الإمام، ثمّ قال رحمه الله: " ولا يخفى أنّ إمام هؤلاء بغفلته وعدم تفقُّده للأحوال مع مُضيّ مُدّة يُمكِنه فيها التفقُّدُ، لو كان على البال، وقع منه غايةُ الاختلال، وانتكس الدّينُ مع ذلك إلى وراء ونُبِذ بالعراء[8]، على أنّه معلومٌ ما فعله علماءُ إفريقيّة، وفيهم للأمّة أُسوةٌ وقدوةٌ، من عزل الغائب المعهود له من أبيه بالخلافة وبيعة أخيه الموجود بالحضرة، لما خُشْي في انتظار الغائب من توقُّع الفتنة، وإذا كان هذا مع التوقُّع فكيف به مع الوقوع؟!... "[9].

وقال أيضًا: " ولا يخفى أنّ عدم مبادرة القوم (يقصد التّسولي بالقوم علماءَ تلمسان) لإقامة الإمام وبقائهم على الحال تمكينٌ للعدوّ دمّره الله، من الاستيلاء على الرّقاب والأموال، إذ لا مقاتِلَ يتعيّن ولا مُدافع يتبيّن، كيف وهو قد استولى على أعظم الثّغور وصارت تُخْلى رُعبًا منه المنازلُ والدّورُ، إن دام هذا ولم يحدُث له تغييرٌ لم يُبْكَ لميّت ولم يُفْرَح لمولود. وقد يقال على جهة التّلميح: هؤلاء القوم اختلّت كلمتُهم وفسد نظامُهم، وكلٌّ من كان كذلك عظُمت مفسدتُه بسفك الدّماء ونهب الأموال واستيلاء أعداء الدّين، وكلّ من كان كذلك وجب عليه نصبُ الإمام، ولا ينتظر من كان. ينتُج أنّ هؤلاء يجب عليهم نصبٌ الإمام، ولا ينتظرون من كان. فدليل الصّغرى والوسطى المشاهدة، ودليل الكبرى ما تقدّم، ولك أن تجعل الوسطى صغرى وتكتفي بها.

وبالجملة فالنّازلة لوضوح حكمها التحقت بضروريات العين، وصار إقامة الدّليل عليها كإقامته على أنّ الواحد نصف الاثنين. ثمّ لا يخفى أنّ الكلام في العامل (يقصد الوالي الجزائري) غير ضارّ، إذ لا علينا فيه عَدَلَ أو جارَ، سواءٌ عزله الخليفةُ أو عليه ثار. وأيضًا فإنّ

المتغلِّب تنعقد إمامته على الأصحّ دفعًا لفساده، إلاّ أنّه عاص بما فعله قاله سعد الدّين التّفتازاني، إلاّ أنّه وإن تغلّب أو انعقدت إمامته بغير التغلُّب فقد وجب لما مرّ عدمٌ مراعاتها، والسّلام، علي التّسولي لطف الله به ".

وليسالمقامُهنا مقامَ ترجيح رأي على آخَر، وإن كانتمقاييسُالنّظر الفقهي فيجانب قول علماء فاس للعلّة الّتي أبدَوْها وأقرّهم فقهاءُ تلمسان عليها فقالوا[10]: " إنّ فتوى ساداتنا فقهاء فاس مبنيّة على غير أساس، لأنّهم اعتقدوا أنّ في عنقنا للإمام العثماني بيعةً، وذلك لو صحّ لكان علينا حجّةً، وليس الأمر كذلك وإنّما له مجرّد الاسم هنالك". فما دام للإمام عليهم بيعةٌ فلا يجوز لهم خلعُها عن أعناقهم، وكونها بالاسم لا بالفعل لا يكفي لخلعها ما دام نائبُ الإمام قائمًافي ناحيتهم، والتّسولي الموافقُ لعلماء تلمسان على الدّخول في بيعة السّلطان بيّن أنّ بيعة المتغلّب وهو الدّاي حسين هنا منعقِدة، وكان الأحرى رفع الأمرُ إليه بدل رفعه إلى سلطان المغرب كما فعل أهلُ قسنطينة مثلاً، خاصّةً وأنّ طلب البيعة جاء عقِب دخول الطّاغية الفرنسي إلى الجزائر بوقت قريب، فقد دخلت فرنسا في الرّابع عشر من المحرّم سنة 1246ه الموافقِ الخامسَ من جويلية سنة 1830م، وكان مجيء طالبي البيعة إلى وجدة في أوّل الرّبيع النّبوي عام ستّ وأربعين، فبينهم وبين دخول فرنسا شهر ونصف وهي مدّةٌ غيرُ كافية إذا اعتبرنا أنّ قرار البيعة اتُّخِذ عقب سقوط مدينة الجزائر، كما أفصح عنه النّاصري بقوله: " ولّما وقع بأهل الجزائر ما وقع اجتمع أهلُ تلمسان وتفاوضوا في شأنهم، واتّفقوا على أن يدخلوا في بيعة السّلطان المولى عبد الرّحمن رحمه الله، فجاءوا إلى عامله بوجدة القائد أبي العلاء إدريس بن عبد الرّحمن الجراري وعرضوا عليه أن يتوسّط لهم عند السّلطان في قبول بيعتهم والنّظر لهم بما يُصْلِح شأنهم ويحفظ من العدوّ جانبَهم، ثمّ عيّنوا جماعةً منهم للوفادة على السّلطان تأكيدًا

للطّلب واستعجالاً للحصول على الأرب، فقدِموا على السّلطان بمكناسة غرّة ربيع الأوّل من السّنة المذكورة، فأكرم السّلطان وِفادتهم وأجلّ مُقدَّمهم "[11].

فيبدو أنّه كان وراء طلب البيعة رغبةٌ كان أهل تلمسان ينوون تحقيقها منذ زمن بعيدكما توحي به عبارةُ النّاصري، فلمّا تحقّقت أسبابُ البيعةلم يمهِلوا الحاكم الأعلى الدّاي حسين مدّة كافية، مع موافقة هذه الرّغبة المفترَضة رغبةَ السّلطان الّذي (كان هواه إلى قبولهم أميل، ولكنّه أراد أن يبني ذلك على صريح الشّرع)، ثمّ مال في الأخير إلى تحقيق طلب البيعة بعد أن وقف على مبرّرات أصحابها وموافقة الفقيه التّسولي لهم في قبولها.

ويأتي في مقدِّمة الاعتبارات الّتي بنى عليها أعيانُ تلمسانطلبَ الدّخول في بيعة سلطان المغرب وخلع بيعة الإمام العثماني عن أعناقهم، الاعتبارُ الثّاني ثمّ يأتي الاعتباران الثّالث والرّابع مجرَّد داعِميْن له، لكن لا بأس من الكشف عن قيمتهمالبيان عدم استقلالهما بالتّأثير في قرار البيعة.

أمّا الاعتبار الثّالث وهو تباعُد قُطْر الإمام مع العجز عن تحقيق الحماية، فله نظيرٌ في الأحداث الّتي ذكرها فقهاءُ تلمسان، فمصر دخلها الفرنسيّون بقيادة نابليون بونابرت سنة 1798م وخرجوا منها سنة 1801م، وجرى فيها من الأهوال ما لم يجر مثلُه في إيالة الجزائر، فقد ذكر المؤرِّخ الجبرتي أنّ شوارع مصر وأحياءها شهدت هلعًا كبيرًا، وجرى فيها ما لم يُتَّفق مثلُه لمصر ولا سُمِع بما شابه بعضَه في تواريخ المتقدّمين!. وعلى العكس من ردّ الفعل المصري الّذي كان باهتًا، كان القتال في الجزائر مستميتًا خلال خمسة أيّام، هُزِمت إثْره القوّاتُ الجزائرية واستسلم الدّاي بعدها في أقلّ من شهر وسلّم مدينة الجزائر[12].

وعلى الرّغم من أنّ مصر احتُلّت تمامًا من طرف الفرنسيّين، وأنشأ فيها نابليون ديوانًا جديدًا عِوَضًا عن الدّيوان الّذي كان في عهد المماليك أشبهَ ما يكون بالبرلمان، وبدأ المثقّفون الّذين لم يكونوا غيرَ شيوخ الأزهر يتأثّرون بمظاهر المدنية الفرنسية، فإنّ الدّولة العثمانية لم تَفقُد أملها في استرجاع مصر، فاستعانت بإنكلترا لاسترجاعها بسبب القوّة الفرنسية الهائلة وعدم رغبة إنكلترا في أن يكون لفرنسا نفوذٌ في البحر المتوسّط، كذلك الأمر مع الجزائر فإنّ الدّولة العثمانية لم تبق مكتوفة الأيدي أمام الاحتلال الفرنسي بل قامت بكلّ ما تستطيع فعله، وبدأت أعمالُها في ترميم قضيّة الجزائر منذ وقت مبكّر وكانت متابعةً لتطوّرات القضيّة جيِّدًا، بل إنّ المراسلات بين الدّولتين العثمانية والفرنسية لم تنقطع بشأن القضيّة الجزائرية خلال ما يزيد عن عشر سنوات متواصلة، منذ اندلاع الأزمة بين الدّاي حسين مع فرنسا سنة 1827م إلى غاية توقّف مقاومة أحمد باي في قسنطينة سنة 1838م[13].

ومن أجل تأكيد جهد الدّولة العثمانية في استرجاع الجزائر، أورد بعض المراسلات الّتي تمّت بين الباب العالي وفرنسا في هذا الموضوع، إلاّ أنّه لكثرة هذه المراسلات سأكتفي بالإشارة إلى ما وقع منها إلى غاية دخول فرنسا إلى الجزائر. ففي أوائل شهر أوت من سنة 1827م قدِم مترجمُ سفير فرنسا في إستنبول للباب العالي وقدَّم مذكّرة كتبها السّفيرُ يبيّن فيها وجوب تدخُّل الحكومة العثمانية لتأديب الدّاي حسين، بسبب تحقيره قنصلَها المعتمَدَ في محفل عام بمناسبة عيد الفطر الموافق 29 أفريل 1827م، وتطلب فرنسا ترضيةً علنيةً من الدّاي حسين للإمبراطور متبوعةً بتهديد حربي للجزائر إذا رُفِض الطلبُ، مع التّصريح في نهاية المذكّرة بمحاصرة السُّفن الحربية الفرنسية مدينةَ الجزائر. فأبان رئيسُ الكتّاب في الدّولة العثمانية عدمَ شرعية عمل الحكومة الفرنسية؛ لأنّ البند الّذي اعتمدت عليه فرنسا في اتّفاقية سابقة، ينصّ

على وجوب تبليغ الباب العالي إذا ما أخطأ أوجُق[14] الجزائر التّابعة للدّولة العثمانية قبل بدء الحرب، ولذلك رُفِضت المذكّرةُ الفرنسيةُ واكتفى رئيسُ الكتّاب بأنّه سيُطْلِع آمريه على ترجمتها فقط[15].

ولّما أن أُطْلِع الصدّرُ الأعظمُ بحقيقة الخلاف النّاشب بين فرنسا وأوجق الجزائر وأنّ كلا الطّرفين كان مخطئًا، قرّر أن يلوذ بالصّمت حتّى يفتح السّفيرُ الفرنسيُّ الموضوع. ثمّ جدّت أمورٌ جعلت الدّولةَ العثمانيةَ تتشاغل عن قضيّة الجزائر، منها الخسارة الّتي مُنِيت بها في معركة نافارين في 20 نوفمبر 1827م أمام الأسطولين الإنكليزي والفرنسي ودخولها الحربَ مع روسيا. ورغم الوضعية السيِّئة الّتي كانت عليها كلٌّ من الدّولة العثمانية وأوجق الجزائر، إلاّ أنّ فرنسا لم تستطع أن تفعل شيئًا لانشغالها بالاستيلاء على شبه جزيرة مورا، ولهذا اضطرّت لتمديد حصارها على الجزائر لسنوات أخرى، بل قامت بمحاولات عدّة للتّفاهُم مع الدّاي حسين[16].

ثمّ عادت المراسلات من جديد، ففي الفاتح من ديسمبر 1829م قدّمت فرنسا مذكّرة تتضمّن الطّلبات الّتي كانت تقدّمت بها من قبل، إلاّ أنّها تقترح هذه المرّة أن يقوم والي مصر محمّدُ علي باشا بتأديب الدّاي حسين، وإذا لم يُنفَّذ طلبُها ستبدأ في تنفيذ حركتها ضدّ الجزائر من البحر والبرّ، فامتنع رئيس الكتّاب من إرسال جيش مصر إلى أرض مطيعة للدّولة العثمانية، إلاّ أنّه سيكلِّف موظَّفًا عثمانيًا يصحبه موظَفٌ فرنسي لنصح أوجق الجزائر. وعيَّن السّلطانُ نفسُه لهذه المهمّة طاهرَ باشا، وهو بحّار جزائريّ الأصل كان قائدًا في معركة نافارين وشارك في الحرب الرّوسية، وكُلِّف أن يبيِّن للدّاي حسين الأخطار الّتي سيتعرّض لها في حال عدم إعطائه ترضيةً على الحقارة الّتي لحقت فرنسا، كما كُلِّف في الوقت نفسه بتوصية من

إنكلترا، أن يمرّ على الإسكندرية ويعلن لمحمّد علي باشا أنّ السّلطان أمر أن يُحلّ النّزاعُ بين فرنسا وأوجق الجزائر دون إراقة دماء، وعليه أن يُعْلِمه أيْضًا بمنع إرسال قوّة عسكرية[17].

وفي 16 أفريل سنة 1830م أقلع طاهر باشا نحو الجزائر دون مرافقة الموظّف الفرنسيّ الّذي تأخّر عن الالتحاق بالمهمّة، إلاّ أنّ الدّولة العثمانية قامت بوضع التّرتيبات المناسبة لاستدراك التّنسيق بين الطّرفين، فطلبت من السّفير الفرنسيّ في إستنبول أن يكتب لقائد الحصار في الجزائر بعدم منع طاهر باشا من دخول مدينة الجزائر وأداء مهمّته المتمثّلة في تعليمات مفصّلة من السّلطان العثماني بخطّ يده، مؤلّفة من خمسة بنود ينصّ فيها السّلطان على طريقة حلّ النّزاع بين الطّرفين[18].

لم يُسمح لطاهر باشا من دخول مدينة الجزائر، فاضطرّ للذّهاب إلى مدينة طولونToulonوالمكوث بها، وأثناءَ وجوده فيها شاهد أسطولاً فرنسيًا متّجِهًا إلى شمال إفريقيا محمَّلاً بالعساكر والذّخيرة، فضمّن مشاهداتِه الرسالةَ الّتي كتبها إلى الباب العالي الّذي كان ينتظر جوابًا منه، كما لخّص في رسالته المراسلة الّتي دارت بينه وبين وزير الخارجية الفرنسي وتشكيك الثّاني في صلاحيته للتّباحُث بشأن الجزائر. ولّما كانت هذه الرّسالة متأخّرةً بالنّظر إلى تاريخ إرسالها، فإنّها لم تضع حدًّا لمخاوف الدّولة العثمانية تُجاه نيّة فرنسا المبيَّتة في احتلال الجزائر، خاصّة عندما توقّفت إنكلترا عن ضغطها على فرنسا عقب تأكّدها من عدم تدخُّل والي مصر في الحرب على الجزائر. وبعد مدّة قليلة قدّم مترجِم السّفارة الفرنسية بإستنبول لرئيس الكتّاب ورقةً مكتوبةً باللّغة الفرنسية، هي صورة عن التّعليمات المؤرّخة في 6 أوت 1830م من قبل السّفير الفرنسي يخبر فيها أنّ الجيش الفرنسي احتلّ مدينة الجزائر[19].

هذا عن المسعى الّذي بذلته الدّولةُ العثمانيةُ لاسترجاع الجزائر خلال السّنوات الثّلاثة الّتي سبقت الاحتلال، مع سعيها الحثيث في المطالبة بها منذ بداية الاحتلال إلى نهاية مقاومة أحمد باي في قسنطينة.

أمّا الاعتبارُ الرّابعُ الأخيرُ، وهو ما نقله فقهاءُ تلمسان عن الأبيّ في شرح صحيح مسلم، (بأنّ الإمام إذا لم ينفُذ في ناحية أمرُه جاز إقامةُ غيره ونصرُه) فهو مثلُ الاعتبار الأوّل المتقدِّم؛ إذ لا فرق بين أن يكون حكمُ الإمام على الرعيّة شكليًّا وبين أن لا ينفُذ حكمُه فيهم أصلاً.وهذا النّقل عن الأبيّ يُشبِه ما أورده التّسولي عن علماء إفريقيّة، (من عزل الغائب المعهود له من أبيه بالخلافة وبيعة أخيه الموجود بالحضرة، لما خُشْي في انتظار الغائب من توقُّع الفتنة، ...)، فهما يلتقيان عند معنى غيبة الإمام، سواءٌ كان غيابه حقيقة بالبعد أو كان غيابه حكمًا بالعجز مثلاً. ويشير النّقلُ عن الأبيّ أيضًا، إلى ضعف السّيطرة العثمانية على تلمسان أو غيابِها بالكليّة، ويتأكّد ذلك بما قرّره أعيانُها من أنّ (انتظار الإمام العثماني يؤدّي إلى الهلاك وتعدُّد القائمين والملاّك، مع تطاول عيون الطّامعين إليها من كلّ جانب)، فيُفهَم من ذلك تخوُّفُ أعيان تلمسان من حالة التفكُّك على ناحيتهم إذا لم يستعجلوا بالالتفاف حول ولاية قويّة تؤمِّن مصالح مدينتهم، في طلّ الظّروف الحرِجة الّتي يشهدها بايلك الغرب تحت حكم الباي حسن بن موسى (1816 – 1830م)، وكان هذا الباي شديد العداوة للطّرق الدّينية خائفًا من زعماء العشائر وشيوخ القبائل العربية، و لم يبتعد قادتُه وحكّامُه ورجالُ المخزن عن سياسته في التّعامل مع النّاس فكانوا يعاملونهم بكلّ ترفُّع وعجرفة وقسوة، فلعلّ هذه السّياسة القاسية في التّعامُل مع الرعيّة دفعت أعيانَ تلمسان في وقت مبكِّر، إلى طلب الانفصال عن السّلطة العثمانية والاحتماء بأقرب ولاية شرعية، وهو سلطان المغرب الأقصى عبد الرّحمن بن

هشام[20]. وبعد النّظرفي الاعتبارات الثّلاثة الّتي لم تكن إلاّ أسبابًا مكمِّلة للسّبب الحقيقي، يتعيّنالوقوفُ على السّبب الفعليّ الحامل بلغة الدّيبلوماسية على الانفصال عن السّلطة المركزية، وهو سلوك الوالي الجزائري الدّاي حسين الّذي وصفه أعيانُ تلمسان بأنّه متغلِّب ومستقلّ عن الإمام العثماني، كما وصفوه أيضًا بالمتمرّد وغير المبالي بأوامر الإمام!.

3.الدّاي حسين أمام التُّهم الّتي نسبها إليه أعيان تلمسان:

إذا كانت المعلومات عن تاريخ الجزائر العثمانية شحيحة، فإنّ شحّ هذه المعلومات يتزايد أكثر كلّما اقتربنا من نهاية التّواجُد العثماني في الجزائر، ونصيبُ الدّاي حسين من هذا الشحّ وافرٌ جدًّا لكونه شاهدًا على الرّمق الأخير منه، فتكون المعلومة المتوفّرة في شخصه محدّدةً للانطباع المتكوّن عنه، سواءٌ كان ما تتضمّنه هذه المعلومة سيِّئًا أم حسنًا. ومن سوء حظّ الدّاي أن وردت المعلوماتُ المكوِّنة للموقف السيِّئ بحقّه، كما في نص الفتوى الّذي نقوم بدراسته، وليت هذا الموقف تكوَّن نتيجةَ تحليل أو معلومات مظنونة، وإنّما تكوّن من معطَيات مؤكَّدة تصل إلى حدّ الشّهرة المستفيضة والتّواتُر، ففي صدد تعداد أعيان تلمسان الأوصافَ السيّئةَ الحاملةَ لهم على الخروج عن ولاية الدّاي، ختموا شهادتهم بقولهم: " وهذا كلّه من هذا المتغلِّب متواتِرٌ مشاهَد بالعَيان مستغنٍ عن إقامة الدّليل والبرهان "[21]. والخبرُ المتواتِرُ متحقَّقُ الصِّدق لاستحالة تواطُؤ نَقَلته على الكذب، وهو معنى قول أعيان تلمسان باستغناء الخبر المتواتر عن إقامة الدّليل والبرهان، فيكون جميع ما أضافه أعيانُ تلمسان إلى الدّاي حسين من أفعالٍ سيّئةٍ صحيحَ النّسبة إليه، بأعلى درجات الصحّة المستغنية عن دلائل الإثبات لشهرتها واستفاضتها. لكن خبرُ التّواتُر وإن كان متحقَّقَ الوقوع إلاّ أنّه يمكن تأويلُه، إذا كان مضمونُه يقبل التّأويل أي الحمل على المعنى المناسب، وهنا يمكن حملُ الصّفات السيّئة النّاتجة عن الأفعال السيّئة على

الدّاي حسين، ويكون حملُها عليه في هذه الحالة حقيقيًا إذا كان هو المباشر لتلك الأفعال السيّئة، كما يمكن أن تُحمَل الأوصافُ السيّئةُ على قادته وممثّليه في النّواحي؛ لأنّ الفعل الصّادر من المأمور يُضاف إلى الآمِر به وإن كان المأمور يتحمّل ذلك، وفي هذه الحالة تكون إضافة الأفعال إلى الدّاي مجازيةً، مثلما يُقال دمّر الملكُ مدينة آهلة بالسكّان والمباشرُ لذلك مَن تحت ولايته، ولكن نُسِب ذلك إليه لأنّه الآمِر به. وعلى الاحتمال الثّاني إمّا أن يكون الدّاي أمر بما صدر عن نوّابه وقادته، أو لم يأمر به لكنّه سكت إقرارًا أو عجزًا. وهو مؤاخَذٌ في الجميع؛ بالمباشرة، والأمر دون مباشرة، وبالإقرار دون أمر، إلاّ في الأخير وهو السّكوت مع العجز. والمظنونُ في الدّاي حسين أنّه من أهل الحالة الأخيرة، وأنّ جميع الأوصاف السيّئة الّتي ألصقها به أعيانُ تلمسان يتحمّلها نوّابُه أو قادتُه في النّواحي، وقد ترجّح لديّ هذا الاحتمال للاعتبارات الآتية:

1– بعض ما ورد في سيرة الدّاي حسين:

تقدَّم أنّ الدّاي حسين هو آخِر دايات الجزائر، وقد تولّى هذا المنصب في الفترة بين سنة 1818م وسنة 1830م. يقول أرجمنت كوران: " حسين باشا من دنيزلي (Denizil) أُنتُخِب دايًا للجزائر سنة 1818، وتوفّي في الإسكندرية سنة 1838، ورغم كونه شديدًا في إجراءاته إلاّ أنّه لم يكن سافك دم، ولكنّه كان عنيدًا "[22].

ويقول حسّونة دغيز، وهو وزير خارجية حكومة باشوات طرابلُس: " إنّني لست جزائريًا ولا قريبًا من حسين، ولكنّه عندما كان دايًا كانت لي علاقاتٌ حكوميةٌ وقضايا مشترَكةٌ معه، ويجب عليّ أن أعترِف بأنّه رجلٌ مفعَمٌ بالإخلاص والاستقامة والحكمة، ولم تكن الجزائر أبدًا سعيدةً كسعادتها أثناءَ حكمه "[23].

ويقول أغسطين جال، مُحاورُ الدّاي حسين في السّفينة الّتي أقلّها إلى باريس: " إنّ الشّائع هو أنّ طاغية من إفريقية لا يمكن أن يكون خيِّرًا، وقد يقال لي إنّك تتحدَّث حديثًا خياليًا عندما تصف رجلاً كان يحكُم القراصنة بالمشاعر الحيّة والقلب النّبيل، إنّه من الصّعب على أبناء جلدتي أن يُصدّقوا أنّ العمامة تستطيع أن تُخفي غيرَ عقلٍ جاهلٍ وغليظٍ؛ لأنّ أغلبهم لا يعرف من التّركي إلاّ أنّه شخصٌ قاسٍ وشرّيرٌ، يلزَمه عشرون امرأةً في اليوم ودِنانٌ من الدّم، وليس له من عمل سوى أمرين، رمي المنديل وقطع الرّؤوس "[23].

ويذكر الدّكتور أبو القاسم سعد الله أنّ حسين باشا تولّى سُلطة الدّاي سنة 1818م خلفًا للدّاي علي باشا، وهو من مواليد الأناضول، تولّى في الجزائر عدّة وظائفَ إدارية قبل تولّيه السّلطة، وهو من الدّايات القلائل الّذين تدرّجوا في شؤون الحكم، كان يتمتّع بتجربة غنيّة وثقافة عامّة بأحوال العصر، وارتبط في الجزائر بالأصدقاء والمصاهرة ولم يكن من المغامرين[24].

وأمام هذه الشّهادات القويّة في حقّ الدّاي حسين، خاصّة الثّناء والاحترام الواردين في شهادة وزير الخارجية اللّيبي حسّونة دغيز العارف بالدّاي حسين، والإكبار العظيم مع الدّهشة الموجودتين في شهادة الصّحفي الفرنسي الّذي حاور الدّاي محاولاً اكتشاف حقيقة شخصيّته، ليس أمامنا إلاّ مراجعة الحكم الّذي أصدره أعيانُ تلمسان في حقّ الدّاي حسين ومحاولة فهمه في إطار الظّروف الّتي صدر فيها، وهو ما يدفع إلى الوقوف عند الاعتبار الثّاني للكشف أكثر عن التّفسير المناسب لهذا الحكم.

2– وضع أوجُق الجزائر بالنّسبة للدّولة العثمانية:

إنّ اتّساع النّفوذ العثماني في المنطقة العربية مع السّيطرة الّتي كانت للدّولة على المناطق المتاخِمة لحدودها في أوربّا، دفع ممثّلي الدّولة العثمانية في تلك المناطق إلى التّفكير في الاستقلال عن الدّولة المركزية وإنشاء دويلات داخلها، بل ذهب التّفكيرُ ببعض هؤلاء الممثّلين إلى طلب الانفصال التامّ عن الدّولة المركزية، على نحو ما حدث بين محمّد علي باشا الّذي شنّ الحرب على الدّولة العثمانية لضمّ ولاية الشّام، فصالحته بتوليته على فلسطين وعكا وطرابلس[25]. ولم يبتعِد أوجُق الجزائر عن هذا التصرُّف، " ففي أوائل القرن التّاسع عشر صارت تبعيةُ ولاية الجزائر للدّولة العثمانية عبارة عن تصديق السّلطان لتولية الدّاي كلَّ سنتين أو ثلاث، والتحاق سفن الأوجاق بالأسطول العثماني كلّما تطلّب ذلك، وغيرُ هذا فقد كان أوجاق الجزائر يجلب جنودًا أتراكًا من جزر البحر الأبيض المتوسّط ومن الأناضول بما في ذلك الإنكشاريّين، وربح الولاة الحريّة لدرجة أنّهم يستطيعون توقيع المعاهدات مع الدّول الأجنبية مباشرة "[26]. بل إنّ سوء التّفاهُم بين الدّولة العثمانية والجزائر الّذي يُخفي وراءه الرّغبةَ في الانفراد بالتصرُّف دون الرّجوع إلى الباب العالي، قد بدأ منذ وقت مبكّر عندما ألغت الدّولة العثمانية منصب الباشا الّذي فرضه السّلاطينُ على الدّايات سنة 1711م، فقابلهم الدّاي الجزائريّ لتلك الفترة علي شاوش بمنع مبعوث الباب العالي إبراهيم باشا من دخول الجزائر، بحجّة تسبُّبه في إثارة القلائل[27].

وقد أفرزت محاولاتُ ظهور أوجق الجزائر بالانفراد والتّسيير الذّاتي للولاية كثيرًا من الأخطاء خارج البلاد وداخلها، أمّا من الخارج فقد كان عمل القرصنة على سواحل البحر المتوسّط محلّ إزعاج الدّول الّتي تستعمله، خاصّة تلك الواقعة على حدوده مثل بريطانيا

وفرنسا، فكانت تتبرّم من السّلوك الجزائري ولا تملك أمامه إلاّ دفع إتاوة المرور الّتي يفرضها أوجقُ الجزائر لحماية أموالهم من النّهب ورعاياهم من الاسترفاق أو رفعُ الشّكاوى المتكرِّرة إلى الدّولة العثمانية. أمّا من الدّاخل فقد وصلت الأمور إلى حدٍّ لا يمكن أن يُحتمل، بسبب الظّلم الّذي كان يسلِّطه الإنكشاريّون على الرعيّة دون الرّجوع إلى أوامر الدّاي، على نحو ما كشف عنه حمدان خوجة أحدُ الموظّفين السّامين في حكومة الدّاي حسين، في جوابه من فرنسا للسّلطان محمود المؤرَّخ في 16 / 08 / 1833م، يقول فيه: " كان سبب سوء الإدارة ناتِجًا عن مذابح الباشوات خطأً كان ذلك أم صوابًا، على يد الإنكشاريّين كلّ سنتين أو ثلاث، إنّ هؤلاء الإنكشاريّين اللّصوص قد غيّروا آخِر والٍ للجزائر وأشاعوا العصيان في كلّ مكان، أمّا المواطنون فقد استاءوا منهم لأنّ هؤلاء الإنكشاريّين قد أدّى بهم الأمر إلى ممارسة الاستبداد والجَوْر على بعضهم البعض"[28].

فواضحٌ من هذا الجواب أنّ سلطة الدّاي على إقليم الجزائر كانت شكليةً، وأنّ الحكم الفعلي كان بأيدي أوجق الجزائر الإنكشاريّين قتلاً ولصوصيةً، وقد وصل بهم الأمرُ إلى التحكُّم في الوالي الأخير وهو الدّاي حسين، وانتهت تصرُّفاتُهم العنيفةُ إلى إشاعة العصيان في كلّ البلاد، إشارةً إلى ثورات التمرّد الّتي عرفتها الجزائرُ خلال الفترة الأخيرة من العهد العثماني في بايلك الغربخاصّةً. وسيتمّ الوقوفُ عند أشدّ هذه الثّورات وأرهقها على الحكومة المحلّية، وهي في تقديري السّببُ الثّالثُ الّذي أثّر في تشكيل موقف أعيان تلمسان من الدّاي حسين.

3 – ثورة درقاوة واحتمال ارتباطها بالمغرب:

لم تكن هذه الثّورة الأولى من نوعها على حكومة المركز بل شهد الجزء الغربيّ من الجزائر العثمانية قبلُ عدّةَ ثورات، ويعود السّببُ في اندلاع هذه الثّورات إلى أنّ منطقة الغرب

لّما بقيت تحت الاحتلال الإسباني قرابة ثلاثة قرون، تسبّب ذلك في إنتاج مجموعاتِ مواليةً للإسبان، على نحو ما أبرزه الشّيخ عبد القادر المشرفي في كتابه (بهجة النّاظر في أخبار الدّاخلين تحت ولاية الإسبان من الأعراب كبني عامر) الّذي انتهى منه سنة 1178ه/ 1764م، ممّا اضطرّ حكومة المركز إلى محاولة احتوائها، فكانت تارةً تنجح في القضاء عليها وكثيرًا ما كانت تتغلّب الثّوراتُ عليها. إلاّ أنّ الثّورة الّتي أثّرت كثيرًا في الحكم التّركي وقلبت الأوضاع، ودامت إلى أن دالت دولتُهم فهي ثورةُ درقاوة الّتي كانت سببًا في انهيار دولة الأتراك بالجزائر.

اندلعت ثورة درقاوة نسبةً إلى قائدها الشّيخ عبد القادر بن الشّريف الكساني الدّرقاوي سنة 1219ه/ 1803م، وهو من نواحي فرندة، تعلّم في مسقط رأسه ثمّ التحق بمعهد السيّد محي الدّين والد الأمير عبد القادر الجزائريّ، ثمّ ذهب إلى المغرب فالتحق بمعهد الشّيخ العربي بن أحمد البوبريحي الدّرقاوي إلى أن أُجيز، ثمّ عاد إلى مسقط رأسه وأسّس معهدًا للتّدريس وتلقين أوراد الدّرقاوية؛ إذ عيّنه أستاذُه مقدَّمًا للطّريقة، فكثُر أتباعُه، وبلغه أنّ الباي مصطفى ينوي به سوءًا فاستعدّ للطّوارئ، إلى أن قصده الباي في المكان المعروف بوادي الأبطال أو فرطاسة، فانهزم الباي شرّ هزيمة وفرّ هاربًا إلى معسكر منفردًا على فرس من دون سِرج. وقد اعترف مؤرّخو التّرك الرّسميّون بهذا الانتصار الّذي حقّقه ابن الشّريف وبضخامة خسائر الجيش التّركي في الأموال والأنفس، وكان من جملة الأموات العالمُ الأديب السيّد أحمد بن هطّال التّلمساني الكاتب الخاص للباي محمّد عثمان الكبير. ولّما عجز التّرك عن إخماد نار الثّورة حاولوا الاستعانة بملك المغرب المولى سليمان العلوي لإرسال شيخ الثّائر فأجابهم الملك لذلك، وفي بعض الأخبار أنّ الأتراك اتّهموا المولى سليمان بأنّ له يدًا في هذه الثّورة للعلائق

المتوتِّرة بينهما. لكن ممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الثّورة أفقدت الدوّلةَ التّركيةَ ثقتَها في القبائل الموالية لها، فخذلها السكّانُ وتفرّقوا عنها في وقت حاجتها إليهم، عند تنفيذ فرنسا هجومَها التّاريخي على الجزائر[29].

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الثّورة الّتي كان لها خسائرُ كبيرةٌ وضحايا كثيرون، كان لها وقعُها الكبيرُ في أوساط الجماهير الجزائرية في مختلف أنحاء البلاد الجزائرية، وقد انتقل أثرها إلى الشّرق الجزائري بقيادة أحد مناصري الثّورة المتأثّرين بها، وهو الشّيخ ابن الأحرش الدّرقاوي زميل ابن الشّريف الدّرقاوي. هذا في جانب التّأييد والانتصار اللّذَيْن حظيت بهما ثورة درقاوة، أمّا في الجانب الآخَر المندِّد بثورة درقاوة والمحذِّر منها فيأتي على رأس القائمين بذلك العلاّمة المعسكري محمّد أبوراس النّاصري، فقد وضع كتابًا قويًّا في التّحذير منها سمّاه (درء الشّقاوة في فتنة درقاوة)[30]. فلعلّ هذه التّداعيات المختلفة لثورة درقاوة الّتي توحي في مجملها بقوّتها وخطورتها، كانت درسًا بليغًا لأعيان تلمسان وهم في أقصى الغرب الجزائريّ لتجنّب الكارثة المتوقّعة، وهو أنّه إذا كان التّرك قد أُرْهقوا وعجزوا عن مقاومة مثل ثورة درقاوة، فهم عن مقاومة الإمبراطورية الفرنسية أعجز، ولهذا لم يكن أمام أعيان تلمسان ووجهائها وأهل الفقه والدّين فيها من حيلة، إلاّ القيام بعمل استباقي اضطراري لتخليص مدينتهم قبل فوات الوقت.

الخلاصة

هذه في تقديري أهمّ الأسباب الّتي دفعت أعيانَ تلمسان إلى الاتّصال بملك المغرب المولى عبد الرّحمن بن هشام، من أجل الدّخول تحت بيعته بدلاً من البقاء رهن السّياسة المتهوّرة لأوجق الجزائر أو الارتماء في أحضان الفرنسيّين الّذي لا يمكن مقاومتُهم يقينًا، أمّا نسبة التهوُّر

والفساد إلى الدّاي حسين فقد تبيّن أنّه لا يخلو من نقد ومراجعة، بالأخصّ إذا أخذنا بالاعتبار عامل البُعد الّذي يحول دون وصول الأخبار الصّحيحة عن الدّاي حسين، مع التكتّم الشّديد المقصود من حاشية الدّاي على أعمالها لكي لا تصل إلى الرّأي العامّ، وجعلها تظهر بأنّها تحت إذن الدّاي حسين ورضاه، اغتنامًا من هذه الحاشية الإنكشارية اللّصوصية السّافكة للدّماء بتوصيف محمّد خوجة، للولاء الّذي يربط النّاسَ برأس السّلطة في الجزائر وهو الدّاي حسين؛ الممثّل للخلافة العثمانية الّتي تربطها بالجزائريّين رابطةُ البيعة والولاء اللّذيْن يزيدان عن ثلاثمائة سنة.

الإحالات:

[1] النّوازل جمع نازلة وهي الوقائع الحادثة الّتي ليس لها سابُقٌ مطابقٌ، يقال نزل به أمرٌ أي حلّ به حادِثٌ، ومنه نزْلة البرد. وكتب النّوازل هي الكتب الّتي تهتمّ بالأجوبة الفقهية على الوقائع الحادثة، وقد عُرِف المذهب المالكي بكثرة التّأليف في هذا النّوع، ومن أهمّ الكتب في هذا الخصوص للجزائريّين خاصّةً، نوازل الونشريسي المعروف بالمعيار المعرب، ونوازل المازوني المعروف بالدّرر المكنونة في نوازل مازونة.

[2] هو أبو الحسن عليّ بن عبد السّلام التّسولي الفقيه النّوازلي الحامل لواء المذهب المطّلِع على أسراره المحقّق العلاّمة، له تأليف شاهدة له بطول الباع وسعة الاطّلاع، منها أجوبة التّسولي عن مسائل لأمير عبد القادر الجزائريّ في الجهاد. توفّي سنة 1252ه. ر: محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكية في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ت، ص397.

[3] محمّد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التّراث، الإمارات العربية المتّحدة، دبي، ط1، 1421ه/ 2000م، ص ص537، 539، 542.

شجرة النّور الزّكية في طبقات المالكية، م س، ص400

[4] شجرة النّور الزّكية في طبقات المالكية، م س، ص401

[5] المهدي الوزّاني، النّوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من القرى، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1418ه/ 1997م، ص ص56، 58، ج3 .

[6] النّوازل الجديدة، م س، ص58، ج3 .

[7] يشير التسّولي إلى ما سبق أن نقلهعن كتاب المواقف وشرحها، والنصّ كما في المواقف للإيجي وشرحها للجرجاني مع التّمييز بينهما: " (وللأمّة خلعُ الإمام) وعزلُه (بسبب يوجبه)، مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين وانتكاس أمور الدّين، كما كان لهم نصبه وإقامتُه، لانتظامهموإعلائها، (وإن أدّى) خلعُه (إلى الفتنة احتُمِل)؛ أي ارتُكِب (أدنى المضرّتين) ". ر: الشّريف الجرجاني، شرح المواقف، ضبطه وصحّحه محمود عمر الدّمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، ص385، ج8.

[8] أجوبة التّسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد، دراسة وتحقيق عبد اللّطيف أحمد الشّيخ صالح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م، ص ص341 – 343.

[9] النّوازل الكبرى، م س، ص 56، ج3

[10]أبو العبّاس النّاصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر النّاصري ومحمّد النّاصري، دار الكتابــ الدّار البيضاء، 1417ه/ 1997م/، ص، ج9

[11] الجبرتي، عجائب الآثار في التّراجم والأخبار، تحقيق عبد الرّحيم عبد الرّحمن، مطبعة دار الكتب المصرية، 1998م، ص ص 11، 13، ج3. إسماعيل ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، قارة إفريقيا، دار المرّيخ، المملكة العربية السّعودية، الرّياض، 1413ه/ 1993م، ص127، ج3.

[12]محمّد صبري، تاريخ مصر من محمّد علي إلى اليوم دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1926م، ص95، أرجمنت كوران، السّياسة العثمانية تُجاه الاحتلال الفرنسيّ للجزائر، ترجمة عبد الجليل التّميمي، منشورات الجامعة التّونسية، 1970، ص ص113، 114[1]

[13] الأوجق هم ريّاس البحر واحده ريّس

[14] أرجمنت كوران، م س، ص ص39، 40

[15] أرجمنت كوران، م س، ص ص41، 43

[16] أرجمنت كوران، م س، ص ص45، 49

[17] أرجمنت كوران، م س، ص ص52، 55

[18]أرجمنت كوران، م س، ص ص59، 60

[19] سعيدوني، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، طَ1، 2000م، ص239.

[20] النّوازل الجديدة، م س، ص ص56، 57، ج3

[21] أرجمنت كوران، السّياسة العثمانية، م س، ص 51

[22] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2005م، ص245، ج2.

[23] أبحاث وآراء، م س، ص ص244، 245، ج2

[24] أبحاث وآراء، م س، ص 232، ج2

[25] عائض الروقي،حروب محمّد علي في الشّام وأثرها في شبه الجزيرة العربية، مركز بحوث الدّراسات الإسلامية، جامعة أمّ القرى، السّعودية، ص 45

[26]السّياسة العثمانية، م س، ص ص16، 17

[27] ناصر الدّين سعيدوني، النّظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، الشّركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1971، ص23

[28] عبد الجليل التّميمي، بحوث ووثائق في التّاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا (1816 – 1871)، منشورات مركز الدّراسات والبحوث، تونس، ط2، 1985، ص117

[29] المهدي البوعبدلّي، الثّغر الجماني في ابتسام الثّغر الوهراني ، مقدّمة التّحقيق، اعتنى به عبد الرّحمن دويب، عالم المعرفة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ط1، 2013م، ص ص33، 42، 45.

[30] للأسف أنّ هذا السِّفر القيّم ما زال ضمن مفقودات هذا الحبر الجزائريّ الكبير، حسبما أخبرنا به بعض العلماء المهتمّين بالتّراث.